د . محمد حلمي مراد

تعليق على بحث « التعليم العربي وازمة التطور الحضاري » للدكتور عبدالله عبد الدائم

ارجع الدكتور عبد الدائم العوامل المتسببة في وجود الازمة التعليمية بالوطن العربي الى اربعة عوامل :

عوامل سكانية تنحصر بصفة اساسية في التزايد السريع للسكان مع تزايد بنيته الفتية وبالتالي التزايد المطرد في عدد الطلاب . وعوامل اقتصادية تتمثل في عدم استثمار موارد البلاد العربية الاستثمار الملائم الذي يمكنه من مواجهة الحاجات التعليمية للاعداد المتزايدة من السكان . وعوامل اجتماعية ترجع الى تخلف البيئة الريفية والمناطق الصحراوية وصعوبة ايصال الخدمة التعليمية الى اعماقها من ناحية ، وموقف المجتمع من عدم الاقبال على تعليم المرأة وعلى التعليم الفني من ناحية اخرى . وعوامل تربوية فصلها فيما يلي :

١) اهمال الصور المختلفة للتعليم غير النظامي (من مكافحة الامية الى التدريب بفروعه المتعددة) .

٢) التمسك باطارات التعليم التقليدية وعدم استخدام الاساليب والتقنيات الحديثة (كالراديو والتليفزيون والافلام) .

٣) العناية باستيعاب الكم دون العناية بالكيف في النظام التعليمي .

٤) عدم حصول الدارسين على التخصصات والمستويات المطلوبة لمواجهة حاجات المجتمع .

٥) عدم تحديث الادارة التربوية باستخدام الوسائل الادارية البصرية من تقنيات حديثة ، ولا مركزية ، وتفويض للسلطات .

٦) انعدام التخطيط التربوي العلمي الذي ينبغي الا يقتصر على مواجهة الزيادة العددية بل يتوجب ان « يدخل في اعتباره الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ويؤخذ على تحليل هذه الاسباب لازمة التخلف التعليمي والتربوي في العالم العربي ، ان ثمة اتجاها الى تعميمها بالنسبة لدول العالم العربي بأسره ، في حين ان البعض منها لا ينطبق الا على بعض البلاد العربية دون الاخرى . فمشكلة الانفجار السكاني اذا كانت موجودة بوضوح في بعض البلاد العربية ، فان النقص في عدد السكان قد تكون مشكلة من اهم المشاكل التي تعاني منها دول عربية اخرى ، كما ان نقص الموارد المتاحة لمواجهة الاحتياجات التعليمية قد يكون من اهم اسباب الازمة التعليمية في بعض دول الوطن العربي ، ولكنها لا تشكل اية مشكلة بالنسبة لدول اخرى كالدول ذات الموارد النفطية المرتفعة .

بل قد ترتب على وجود موارد مالية متوفرة في بعض هذه البلاد كدولة قطر التفكير في انشاء جامعة تضم كليات متعددة بالرغم من عدم توفر اعداد كافية من الطلاب القطريين للالتحاق بها ، الامر الذي يطرح موضوع التعاون العربي في مجال التعليم وهو ما يعتبر احد الحلول التي يمكن الاخذ بها لمعالجة ازمة « تزايد الاعداد مع قلة الامكانيات » . فيمكن الاتفاق على ان توفد دولة اعدادا من الطلاب للالتحاق بكلية معينة في بلد عربي اخر مقابل ان يوفد البلد الاخير اعدادا مماثلة للالتحاق بكلية من نوع اخر غير موجودة لديها في البلد الاول . وهكذا يمكن تجنب التكرار في انشاء نفس النوع من الكليات بما يتطلبه ذلك من اعداد المباني والتجهيزات العلمية وهيئات التدريس اللازمة لها دون ما حاجة تدعو الى ذلك من ناحية اعداد الطلاب .

كما تبين من العرض المذكور لاسباب ازمة التعليم في العالم العربي مدى الترابط بين صور التخلف المختلفة : فالتخلف الاجتماعي الموجود في البيئة الريفية والمناطق الصحراوية ، وفي التقاليد والقيم السائدة بالنسبة لتعليم المرأة والتعليم الفني من ناحية ، والتخلف الاقتصادي المؤدي الى نقص الموارد المتاحة لمواجهة احتياجات التعليم من ناحية اخرى ـ لهما انعكاسهما الواضح على التخلف التربوي وبالتالي فان كلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعاونان على معالجة بعض اسباب ازمة التخلف التربوي .

ويؤخذ كذلك على الاسباب الواردة بالدراسة المقدمة من الدكتور عبدالله عبد الدائم انها اغفلت بعض الاسباب الخطيرة للازمة التي يعاني منها نظامنا التعليمي ومن اهمها :

١ ـ مشكلة اعداد المعلم وتهيئة جو الاستقرار النفسي والمادي ودعم منزلته في المجتمع تمكينا له من حسن اعداد عمله وعدم اقبال العناصر المتفوقة على كليات التربية ومعاهد المعلمين ، وقصور طرق تكوين المعلمين بالنسبة لمراحل التعليم ونوعياته المختلفة تشكل خطورة من حيث المستوى الفني للمعلم وهو جوهر العملية التعليمية . اذ يتوقف على قدرته وصلاحيته واستقراره نفسيا وتقديره ماديا وادبيا صلاح النظام التعليمي باسره .

٢ ـ تركيز الاهتمام على تلقين الطالب للمناهج الدراسية دون عناية بتكوين الشخصية المتكاملة للطالب من كافة الجوانب التربوية ، اي من النواحي الاجتماعية والثقافية والدينية والخلقية ، بالاضافة الى الناحية التعليمية البحتة بالمعنى الضيق لهذه الكلمة . ولذا فان التعليم الاساسي الذي كان يلخص مضمونه الانجلوسكسون في « 3 R's » (Reading - Writing - Arithmatic) اصبح ينظر اليه كتعليم قاصر في مجتمعنا العصري وحل محله التعليم القائم على « 4 H's » (Head - Hand - Health - Heart) اي التربية العقلية واليدوية والجسمانية والوجدانية .

٣ ـ اعتبار الامتحانات في نهاية السنوات الدراسية هي المقياس الوحيد للحكم على قدرات الطالب مما اضفى عليها نوعا من الرهبة الضارة بنفسية الطلاب ، فضلا عن اضعاف اهتمام الطالب بالتحصيل المنتظم خلال السنة وفقدان معايير الحكم السليم على قدراته .

٤ ـ المشاكل المتعلقة بالتعليم الجامعي مما اثر على اداء رسالة الجامعات في تكوين العناصر القيادية في القطاعات المختلفة ، وفي تنشيط البحث العلمي والقيام بدورها الطليعي المأمول في القيادة الفكرية ، وتقديم الحلول الكفيلة بحل القضايا التي تعترض تقدم البلاد حلا علميا .

هذا وقد كنا نود ان تتولى الدراسة المقدمة من الاستاذ الدكتور عبدالله عبدالدائم ـ بعد ان شخصت بكفاية واقتدار الداء

بعرض ظواهر التخلف في نظام التعليم العربي ومسبباته ـ وصف الدواء بتقديم الوسائل والاساليب العلميه الكفيله بمعالجة تلك المسببات توصلا للقضاء على تخلفنا التعليمي والتربوي ... فان ما نتوق اليه حقا ان تخرج هذه الندوة العلمية على الامة العربية بتوصيات قابلة للتنفيذ حيث تكون المشكلات واضحة المعالم وان يحال الى ندوات متخصصة مقبلة ما يحتاج الى مزيد من الدراسة لاستخلاص الحلول الواجبة .

حقا ان البحث المقدم تناول في القسم الثاني منه «سبل المستقبل» وهو يتضمن الاتجاهات والاهداف الكفيلة بتغيير صورة التربية المختلفة في العالم العربي .. ولكنني كنت اسائل نفسي عند مطالعة كل اتجاه او هدف منها : كيف يتم تحقيق ذلك ؟

ولاكن صريحا فأقول في وضوح ان المسؤولين التنفيذيين العرب في كافة القطاعات ـ وليس في قطاع التعليم فقط ـ غير غافلين عن وجود تخلف حضاري في ميادين عملهم ويحرصون كل الحرص على القضاء على هذا التخلف بل ويعدون احيانا شعوبهم بتحقيق معالم التقدم الموجودة في الدول الاجنبية المتطورة .. ولكن شيئا من ذلك لا يتحقق ، الامر الذي يدفع بعض معارضيهم لاتهامهم بعدم صدق النية في معالجة هذه الاوضاع .. وهو ما لا يعبر عن واقع الامر في اغلب الاحوال .. وانما يرجع السبب في عدم تحقق الوعود الى عدم الالمام بالاساليب التنفيذية العملية الصالحة لتحقيق الصورة العصرية المنشودة .

ولعل استعراضنا لهذه الاتجاهات المستقبلية التي اوردها البحث ، يبرز لنا مدى الحاجة الى تحديد طرائق التطبيق واساليب التنفيذ التي لم يتوصل اليها بعد القائمون على امور نظمنا التعليمية والتربوية ، بغية تحقيق تطلعات الاجيال الصاعدة الى تربية افضل تنسق مع ملابسات العصر وعالم الغد :

١ ـ يشير البحث باستخدام امثل الموارد المتاحة عن طريق زيادة فاعلية النظام التعليمي وكفاءته الداخلية (كيف ؟)،واللجوء الى اشكال جديدة من التربية (كيف ؟)، والاخذ بالتقنيات الحديثة (اي منها والى اي حد ؟) وتحويل الادارة التربوية من ادارة متخلفة (او حرفية كما جاء في البحث) الى ادارة عصرية (او علمية مصنعة كما ورد به) ... ولكن كيف يتحقق كل ذلك ؟

٢ ـ الاتجاه نحو مفهوم « المجتمع المتعلم » وعدم الاقتصار على اعمار او فئات بعينها ، والاخذ بفكرة « التربية المستمرة » من تربية سابقة على التعليم النظامي ، ولاحقة له ، ومتوازية معه .

ولكن كيف تتم مكافحة الامية ـ احدى صور التعليم غير النظامي ـ التي يجري الحديث عنها منذ عشرات السنين دون ان ينقص عدد الاميين بالوطن العربي ؟ وكيف نقضي على عوامل عدم استيعاب الاطفال في المدارس الابتدائية وعلى امل تسربهم مما يجدد منابع الامة بصفة مستمرة ؟ ومن المسؤول عن اخراج مختلف صور التربية المستمرة الى حيز الوجود وكيف يتم تنفيذها عمليا بطريقة منتظمة وملزمة ؟

٣ ـ الربط بين التربية وبين حاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد اشار البحث في هذا الصدد الى ضرورة رسم سياسة للقبول في التعليم ، واهمية تطوير مناهج التعليم وطرائقه . وليعذرني اخي الدكتور عبدالله عبد الدائم اذا تساءلت : الا ترسم سياسة للقبول في بعض الدول العربية ولكنها فاشلة ؟ الا يعلن كل يوم في كثير من البلاد العربية عن تطوير مناهج التعليم وطرائقه دون ان يتم شيء بالصورة المرتجاة ؟

ان خطة علمية رشيدة لا بد ان تقدم الى القائمين على شؤون التربية في البلاد العربية متضمنة الاسس السليمة لسياسة القبول بمعاهد التعليم بمختلف مراحلها ونوعياتها ومستوياتها ، والاساليب الواجب اتباعها لتطوير محتويات المناهج وطرائقها من حيث المقصود بالتطوير ، وكيفية اجرائه ، والمؤشرات والتجارب التي يمكن الاستعانة بها ، والعناصر اي الجهات التي يعتمد عليها في ذلك. ففي مجال التعليم الفني مثلا لا بد في رأيي من اشتراك الاخصائيين في المؤسسات الانتاجية في رسم المناهج وتحديد مطلباتهم من الخريجين ولا بد من الربط بين معاهد التعليم الفني ومراكز الانتاج مكانا وتدريبا واستعانة بتجهيزاتها الآلية ومعداتها الفنية وبالقادرين على المشاركة في العملية التعليمية .

٤ ـ يوصي البحث بالاخذ باسلوب التخطيط العلمي التربوي مع مراعاة خلق ارادة العمل المشترك لدى المواطنين من اجل اهداف مشتركة ، وتكوين النفسية المحفزة للخلق والابداع اللازمين للتقدم العلمي والتكنولوجي .

هنا ايضا لا بد ان نتساءل كيف ؟ يكاد يكون في كل وزارة تربية عربية في الوقت الراهن ادارة للتخطيط تصدر كل سنة او كل بضع سنوات خطة تعليمية .... ولكن هل هذه هي الصورة التي يأمل فيها الدكتور عبدالدائم ؟ لا اعتقد ذلك .

كما نتساءل كيف تخلق ارادة العمل المشترك من اجل اهداف مشتركة ؟ .. وما كاد البحث يشير الى بعض وسائل التربية المحققة لذلك من تربية جماعية وتعاونية حتى فوجئت بانقطاع هذا الاستطراد المفيد على اساس انه « لا مجال للحديث عنها هنا ».. مع ان هذا الحديث كان في تقديري لازما .

ولعل الدكتور عبدالدائم قد قصد متعمدا الا يتطرق الى الوسائل والاساليب لتطوير التربية في البلاد العربية اكتفاء بوضع اتجاهات التطوير .. على انه سرعان ما شعر بالحاجة الى اقتراح وسيلة لوضع هذه الاتجاهات موضع التنفيذ فقال « وفي رأينا ان كل حديث عن تطوير التربية في البلاد العربية تطويرا علميا وجذريا ـ في اتجاه المبادىء التي توقفنا عندها ـ يظل حديثنا معلقا في الفضاء اذا لم تخلق المؤسسة او المؤسسات العلمية (العربية للبحث والتجديد التربوي) التي تحقق له مجال انطلاقه وانقلابه الى عمل » .

وبغض النظر عن التسمية والشكل القانوني ، فانني اتفق مع الاستاذ الباحث في ان التقدم التربوي لم يعد مجرد فتح دور للتعليم تستقبل اعدادا متزايدة من الطلاب بل ان المطلوب هو ان نتساءل في عمق وبصفة مستمرة : ماذا نعلّم ؟ وكيف نعلم ؟ واي انسان نريد ان نكوّنه مما نعلّم ؟

واعتقد انه للوصول الى الاجابة المدروسة بصفة منتظمة ودورية على هذا السؤال لا بد من وجود تنظيم دائم (ادارة او مركز او مؤسسة) شريطة ان تكون ذات صلة بوزارة التربية في كل بلد عربي حتى تظل البحوث والدراسات التربوية مرتبطة بالادارة المنفذة تيسيرا للحصول على المعلومات اللازمة ، ووصولا الى وضعها موضع التنفيذ دون حساسيات . وتمكينا لهذا التنظيم من اداء دوره لا بد ان يعنى بمتابعة امرين بصفة مستمرة :

اولا : النتائج العملية لما هو قائم من نظم ومناهج دراسية وطرائق ووسائل تعليمية وكتب مدرسية وامتحانات عن طريق الاستعانة بالاساليب الميدانية والبيانات الاحصائية ووجهات نظر المعلمين والمتعلمين .

ثانيا : التطورات المستحدثة والابحاث العلمية الجديدة في المجالات التعليمية والتربوية في العالم لاقتباس ما يصلح منها لبلادنا في ضوء تحليل واقعنا .

وينبغي ان يتم نوع من تبادل الخبرة والرأي فيما تنتهي اليه هذه المتابعة بين وزارات التربية في البلاد العربية عن طريق تبادل الدراسات والبحوث وعقد اجتماعات دورية منتظمة للفنيين والاخصائيين تتولى تنظيمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية .